

تعدد المصطلح
وتداخله

د. خالد یسندی^(۱۰)

تعد مسألة المصطلح من أهم مفاتيح العلم؛ فتعدد المصطلح وتداخله غدا مشكلة أدت إلى التشبث. فوجدت المترادفات الكثيرة الدالة على ظاهرة واحدة، وتحمل أحياناً كثيرة مفهوماً واحداً. ومن هذه المصطلحات التي تبدو في ظاهرها من المترادفات: الاستغناء، والاكتفاء، وسد المسد رغم أن الاستغناء يختلف في طبيعته وحكمه ومواقفه عن المصطلحين الآخرين — كما ذكر عبد الله بابيير⁽²⁾ — لكن القديما خلطوا بين المصطلحات الثلاثة ومفاهيمها، وذكروا ما يمكن أن يكون استغناء تحت باب غيره، والعكس أيضاً. وهذه ظاهرة، أي تعدد المصطلح، تتكرر في تراثنا اللغوي، نحو خلطهم — أحياناً — في مصطلحات الرفع والضم، والنصب والفتح مثلاً. ويرى الدكتور علي الحمد أن ما أوقع القديما وبعض المحدثين في ذلك أنهم اعتمدوا — أحياناً — الدلالة اللغوية في استخدام مصطلحاتهم، فعدّوا مصطلحاتهم كلمات عادية أو أسماء، ولم يفرقوا بين هاتين وبين المصطلح⁽³⁾. ومن هذه المصطلحات التي هي موضع دراستنا الحشو، والزيادة، واللغو، والاعتراض، وما يرافقه (الالتفات، والاحتراز، والاحتراس، والتطويل، والتذييل...)، ومن خلال تصفح بعض كتب اللغة وجدت تفاوتاً في استخدام هذه المصطلحات على النحو التالي:

- 1 - استخدم الخليل (ت 175 هـ) مصطلح الحشو واللغو والتوكيد والزيادة⁽⁴⁾.
- 2 - كذلك استخدم سيبويه (ت 180 هـ) مصطلح الحشو واللغو والتوكيد والزيادة⁽⁵⁾.
- 3 - وأطلق المبرد (ت 286 هـ) مصطلح الزيادة⁽⁶⁾.

* جامعة الملك سعود.

(2) عبد الله بابعير، ظاهرة الاستغناء في النحو العربي، رسالة ماجستير مخطوطة بإشراف الأستاذ الدكتور علي الحمد، قسم اللغة

العربية، جامعة اليرموك، الأردن، 1993.

(3) على توفيق الحمد، في المصطلح العربي، *free web sit hostin free servers. Com* الصفحة الخامسة (الإنترنت).

(4) الخليل بن أحمد الثراءبيدي، الجمل في النحو، ص 263، 288، 316.

(5) مسنده، الكتاب، 140/3، 221/4 - 226.

(6) المبرد، المختضب، 183/1، 137/4.

4 - وأضاف ابن جني (ت 392هـ) مصطلح الاحتياط والتمكين⁽¹⁾. أما قول القائل بأن (لا مشاحة في الاصطلاح) فيحتاج إلى فضل تأمل؛ لأنّ "الناظر في العصر الراهن يرى من أمامه مشاحات كثيرة غدت إزاءها قضية المصطلح عندنا، وربما عند غيرنا، إحدى مشكلات العمل النقدي التي كثيراً ما تصدم الناقد الأدبي المختص؛ بله القارئ العادي"⁽²⁾.

أولاً: الحشو والزيادة واللغو

الحشو مصدر للفعل الثلاثي حشا بمعنى ملاء، "ومنه ما يملأ به الوسادة"⁽³⁾ وهو زيادة في الكلام يمكن الاستغناء عنه، كما أنه "الزائد الذي لا طائل تحته"⁽⁴⁾ وورد مصطلح الحشو متناثراً في مؤلفات اللغة إضافة إلى ألفاظ أخرى لا يراد منه ظاهر لفظه في كثير من الأحيان، ولا المعنى الذي يتبادر إلى ذهن من دلالاته اللفظية التي تعطي طابع الفساد والعبث بل يراد من الحشو— كما أثبتته العلماء في مؤلفاتهم — ما كان دخوله في الكلام وخروجه سواء دون أن يغير أصل المعنى الثابت بل يمنحه معنى إضافياً. ويبدو أن النحاة قد عوّلوا في إطلاقهم لهذا الاصطلاح (الحشو) على أمرين:

أولهما: استغناء التركيب عنه سواء أكان اسماً أم فعلاً أم حرفاً من حيث الإعراب ليس غير، يعتمدون في ذلك على أقيسة النحو وضوابطه، وبينون على نماذج لم يرد فيها الحشو.

ثانيهما: أن المحشوّ فيما يخص زيادة الحروف في التركيب⁽⁵⁾ يخرج عن إفادة معناه الخاص إلى إفادة معنى أكدّه النحاة بقولهم يفيد التوكيد والتقوية. ووجود الحشو في التركيب لم يكن عبثاً بل له معنى ثابت في سياق الجملة،

وأمام هذا التذبذب في إطلاق هذه المصطلحات وجدت الخليل بن أحمد قد استخدم مصطلح (حشو) في الحديث عن بعض الآيات، وذلك في تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفَرَاقَانَ وَضِيَاءَ﴾⁽⁶⁾. فذكر أن معناه: آتيناهم موسى وهارون الفراقان ضياءً. ويبين أنه "لا موضع للواو ههنا إلا أنها أدخلت حشواً"⁽⁷⁾. وذكر في موضع آخر أن (لا) حشو مثل قول الله جل وعز: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تُسْجَدُ﴾⁽⁸⁾. فمعناه أن تسجد⁽⁹⁾. و" (لا) التي للصلة قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسَمُ﴾"⁽¹⁰⁾ معناه أقسم،

(¹) ابن جني، الخصائص، 3/103-108.

(2) أحمد محمد ويس، الانزياح في منظور الدراسات الأسلوبية، كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة، الرياض، ط 1، 2003م،

ص 35.

(3) الشريف على الجرحاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995، ص 50.

(4) المرجع السابق، ص 50.

(5) د. علي النوري، حروف المعاني وزيادتها في التركيب، ص 348.

(6) سورة الأنبياء، آية 48.

(7) الخليل بن أحمد، الجمال في النحر، ص 288.

(8) سورة الأعراف، آية 2، 1.

(9) الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، ص 301، 302.

(10) سورة النبیمة، آية 20.

و(لا) صلة⁽¹⁾.

وكذلك نلاحظ أن سيبويه (ت 180هـ) تابع الخليل في إطلاق هذه المصطلحات. فقد استخدم مصطلحات (حشو) و(زيادة) و(لغو) في الكتاب عند حديثه عن الحروف المقحمة، لأنه كان ينظر إلى تأثير هذه الحروف فيما بعدها⁽²⁾، وذلك في قوله في زيادة (إن): "وتكون لغواً في قولك: ما إن يفعل"⁽³⁾، واللغو عنده ما لم يُحدث إذا جاء شيئاً من العمل لم يكن قبل أن يجيء. ويقول في حديثه عن (ما) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾⁽⁴⁾ "وهي لغو في أنها لم تحدث إذا جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام"⁽⁵⁾. وذكر الحشو في المقام نفسه بقوله: "لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو"⁽⁶⁾. كما استخدم مصطلح (حشو) عند حديثه عن (لا)، وذلك قوله: "فمما فصل بينه وبين (لا) بحشو قوله تعالى: ﴿لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون﴾"⁽⁷⁾. فعَدَ (فيها) حشواً فصل بين (لا) واسمها مع أن له موقعاً إعرابياً وارتباطاً نحوياً، وهذا لا يحسن إلا أن تعيد لا الثانية، لأنه جعل جواباً، ولم تجعل لا بمنزلة ليس؛ لوجود الفصل⁽⁸⁾. وتابع النحاة الخليل وسيبويه في إطلاقهم هذه المصطلحات، الأمر الذي دفع ابن يعيش (ت 643هـ) إلى إرجاع تعدد المصطلحات إلى اختلاف المدارس، فالبصريون يعبرون بالزيادة واللغو؛ والكوفيون بالصلة والحشو. وذلك في قوله: "والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين"⁽⁹⁾. مع أن المر على غير ما ذكر فهذه المصطلحات وجدت عند البصريين كما وجدت عند الكوفيين وليست خاصة بمدرسة دون أخرى. ويبدو أن هذه المصطلحات أكثر ما تطلق عند النحاة على زيادة الحروف، ويكون دخولها وخروجها سواء، لا تغير أصل المعنى بل تمنحه معنى إضافياً أكدته النحاة بقولهم تفيد التوكيد وبينه ابن جني بالإحاطة والتمكين. وعليه فمصطلح الحشو واللغو والزيادة مصطلحات نحوية ترتبط بالتركيب، وتسيطر عليها فكرة العامل.

أما الحشو عند البلاغيين فهو عند قدامة بن جعفر (ت 327هـ) "أن يحشى البيت بلفظ لا يحتاج إليه لإقامة الوزن"⁽¹⁰⁾. مثال ذلك ما قاله أبو عدي القرشي⁽¹¹⁾:

(1) الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، ص 302.

(2) سيبويه، الكتاب، 111/3.

(3) سيبويه، الكتاب، 220/4.

(4) سورة النساء، آية 155.

(5) سيبويه، الكتاب، 221/4.

(6) سيبويه، الكتاب، 111/3.

(7) سورة الصافات، آية 47، انظر: سيبويه، الكتاب، 299/2.

(8) سيبويه، الكتاب، 297/2 - 299.

(9) ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، 128/8.

(10) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، ص 218.

(11) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص 218.

نحن الرؤوس، وما الرؤوس إذا سمت
ففي المجد للأقوام كالأذناب
فقوله (لِلأَقْوَامِ) حشوا لا فائدة فيه مع أنه غير مفسد للمعنى. وهو من عيوب ائتلاف اللفظ والوزن وقال مصقلة بن هبيرة⁽¹⁾:

أَلْكَنِي إِلَى أَهْلِ الْعِرَاقِ رَسُولًا
فَقُولَهُ (حُبَيْتٌ) حَشَوُ لَا مَنفَعَةَ فِيهِ.

وَحُصَّ بِهَا - حُبَيْتٌ - بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ

وبين الحاتمي (ت 388هـ) أن الحشو "باب لطيف جداً لا يتيقظ له إلا من كان متوقد القريحة متباصراً الآلة طباً بمجاري الكلام عارفاً بأسرار الشعر منصرفاً في معرفة أفاقه"⁽²⁾ فهو كما بين الحاتمي فن لطيف للشاعر أو الكاتب المتبحر بأساليب المجاز، العارف بأسرار الشعر وأنواعه وأحواله، المتفهم لمعانيه. أمّا أن يضع الشاعر لفظة أو جملة في شعره دون أن يعي ذلك فهذا ابتعاد عن المعرفة. وشبّه من يحتاج هذا اللون بالمقاتل في المعركة يكون حذراً متيقظاً شجاعاً يحسن التصرف، وهذا شأن المستخدم للحشو، فعليه أن يكون واعياً لما يستخدم وأين يستخدم حتى استخدامه للحشو من الضرب المحمود الذي يعطي معنى، ويساق لهدف أراده، وحينها يكون الشاعر طباً بمجاري الكلام عارفاً بأسرار الشعر منصرفاً في استخدامه كما يبين الحاتمي.

وذكر ابن رشيّق القيرواني (ت 456هـ) أنّ الحشو هو "أن يكون في داخل البيت من الشعر لفظ لا يفيد معنى، وإنما أدخله الشاعر لإقامة الوزن"⁽³⁾. ويعد الحشو من عيوب ائتلاف اللفظ والوزن لأنه يُخسّي البيت بلفظ لا يحتاج إليه لإقامة الوزن، وتمثّل القيرواني بقول عبد الله بن المعتز صفاً خيلاً⁽⁴⁾:

صَبَبْنَا عَلَيْهَا ظَالِمِينَ سَيَاطِنَا
فَطَارَتْ بِهَا أَيْدٍ سَرَاعَ وَأَرْجُلُ

فقلوه: (ظالمين) حشو لإصلاح الوزن، ولو تركها لاختل وزن البيت الشعري ويمكن الاستغناء عنها من حيث المعنى، ولكن مجيئه بها مبالغة في المعنى أشد مبالغة تشعرونا بأن وجودها أحسن من تركها⁽⁵⁾، وعدُّ هذا البيت من أمثلة الاحتراز بل من التحرز الذي يوجب الطعن، وهو أن يأتي المتكلم بكلام لو استمر عليه لكان فيه طعن فيأتي بما يحترز من ذلك الطعن، فإنه لو لم يقل (ظالمين) لكان للمعترض أن يقول: إنما ضربت هذه الخيل لبطئها. وقال فيه ابن رشيق: "وهذا شبيه بالتتميم"⁽⁶⁾.

(1) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص. ص. 218-219.

(2) الحائمي، حلية المخاضرة في صناعة الشعر، تحقيق: جعفر الكتاني، دار الرشيد، العراق، 1979م، ص 157.

(3) ابن رشيق القيرواني، العمدة، قدم له وشرحه: صلاح الدين الخواري وهمدى عوده، دار الخلال، بيروت، ط1، 1996م، 113/2.

(4) دیوان ابن المعتز، تحقیق: کرم البستانی، دار صادر، بیروت، ص 364.

(5) العملة، ابن رشيقي القيرواني، 113/2-114.

(6) ابن رشيق القيرواني، العمدة، 114/2.

ومنه قول الفرزدق⁽¹⁾:

ستأتيك مني - إن بقيت - قصائد يُقَصِّر عن تحبيرها كل قائل

فقوله (إن بقيت) حشو في ظاهر لفظه، أفاد معنى جديداً زائداً دون أن يكون وراءه فائدة في البيت ولو حذفناه لأفسد وزن البيت الشعري. "وهو سببه بالالتفات من جهة، وبالاحتراس من جهة أخرى"⁽²⁾.

وأضاف في موضع آخر: "فما كان هكذا فهو الجيد، وليس بحشو إلا على المجاز أو بعد أن يُنعت بالجوادة والحسن، أو يضافا إليه، وإنما يطلق اسم الحشو على ما قدمت ذكره مما لا فائدة فيه"⁽³⁾، ويستشهد ببيت العتابي على ذلك:

إن حشو الكلام من لكمة المر ع وإيجازه من التقويم

فجعل الحشو لكنة إذا لم يكن وراءه عظيم فائدة ولا منفعة.

ويبين ابن سنان الخفاجي (ت 466هـ) أن من وضع الألفاظ موضعها أن لا تقع حشواً وأصل الحشو أن يكون المقصد بها إصلاح الوزن أو تناسب القوافي وحرف الروي، إن كان الكلام منظوماً، وقصد السجع وتأليف الفصول إن كان منثوراً من غير معنى تفيده أكثر من ذلك⁽⁴⁾. فهو أصل لإقامة الوزن في الشعر. أما في النثر فليقصد السجع وتساوي الفصول وتأليفها.

وينص على أن الأصل في الحشو عدم الفائدة، بقوله: "من غير معنى تفيده أكثر من ذلك" فكانه زينة لفظية يمكن الاستغناء عنه، ولا فائدة فيه، ولو أفاد لم يكن حشواً ولم يدع لغواً. وهذا ما صرح به عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) فقد عدَّ الحشو مكروهاً ومذموماً، فيقول: "وأما الحشو فإنما كُرهَ ودُم، وأنكرَ وردَّ، لأنه خلا من الفائدة ولم يخل منه بعائدة ولو أفاد لم يكن حشواً ولم يدع لغواً"⁽⁵⁾. وسيرد الكثير من أمثلة الحشو في باب الاعتراض والتتميم والاحتراس والتكميل.

أنواع الحشو عند البلاغيين:

بين أبو هلال العسكري (ت 395هـ) أن "الحشو على ثلاثة أضرب: اثنان منها مذمومان، وواحد محمود"⁽⁶⁾. فأحد المذمومين هو إدخالك الكلام لفظاً لو أسقطته منه لكان الكلام تاماً مثل قول الشاعر:

(1) ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1987، ص 455.

(2) ابن رشيق القيرواني، العمد، 114/2.

(3) ابن رشيق القيرواني، العمد، 114/2.

(4) عبد الله بن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1994، ص 138 - 139.

(5) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق: محمد الأسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1996م، ص 23.

(6) أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي وزميله، المكتبة العصرية، بيروت، 1998م، ص 48.

أنعي فتى لم تذر الشمس طالعةً — يوماً من الدهر — إلا ضرّاً أو نفعاً
 فقوله: (يوماً من الدهر) حشو لا يحتاج إليه البيت إلا لإقامة الوزن، أما من حيث المعنى فهو
 مذموم؛ لأن الشمس لا تطلع ليلاً، ومنه قول بعض بني عبس عن ابن الأعرابي:
 أبغذ بني بكر أو ممل مقبلاً — من الدهر أو آسي على إثر مُذِير
 وليس وراء الفوت شيء يردّه — عليك إذا ولى سوى الصّبر فاصبر
 أولاك بنو خير وشرّ كليهما — جميعاً ومعروف — أريد — ومنكر
 فقوله: (أريد) حشو وزيادة، وقوله (كليهما) يكاد يكون حشواً، وليس به بأس⁽¹⁾
 والضرب الآخر المذموم: هو الإتيان بكلام طويل لا فائدة في طوله، ويمكن أن يعبر عنه
 بأقصر منه⁽²⁾ مثل قول النابغة الذبياني⁽³⁾:

تَبَيَّنَتْ آيَاتُ لَهَا فَعَرَفْتُهَا — لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعِ
 والأفضل قوله (السبعة أعوام) فحشا البيت بما لا وجه له. وهذه زيادة في الكلام لغير فائدة.
 وزيادة الحشو نوعان: زيادة متعينة وهي المقصودة في هذا الباب ويطلق عليها حشو، ودلالاتها إفساد
 المعنى كما مرّ من أمثلة، ومنها قول المتنبي⁽⁴⁾:
 ولا فضل فيها للشجاعة والندى — وصبر الفتى لولا لقاء شعوب⁽⁵⁾
 فلفظة (الندى) حشو سخيّف أفسد المعنى.
 وأمّا عدم إفساد المعنى فقول زهير⁽⁶⁾:
 وأعلمُ علم اليوم والأمس قبله — ولكنني عن علم ما في غدٍ عم
 فلفظة (قبله) لم تفسد المعنى ولكنها حشو.

(1) أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 48.

(2) المرجع السابق ص 48.

(3) ديوان النابغة الذبياني، ص 52.

(4) ديوان المتنبي، مصطفى سبيتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1986م، 73/2.

(5) السنادي لأن المعنى لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت، وهذا الحكم صحيح في الشجاعة دون الندى؛ لأن
 الشجاع لو علم أنه يخلد في الدنيا لم يخش الخلاك في الإقدام فلم يكن لشجاعته فضل، بخلاف باذل المال فإنه لو علم أنه يموت
 هان عليه بئله. وانظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة، ط 1999،
 1، ص 174.

(6) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني، دار الكتب العلمية، ط 2، 1955م، ص 99.

وقول أبي العيال بن أبي عنبرة الخفاجي⁽¹⁾:

ذَكَرْتُ أَخِي فَعَاوِدُنِي صَدَاعُ الرَّأْسِ وَالْوَصَبُ

فإن لفظة (الرأس) فيه حشو لا فائدة فيه، لأن الصداق لا يستعمل إلا في الرأس، وليس بمفسد المعنى وزيادة غير متعينة بمعنى أن الزائد في الكلام غير متعين ويختص هذا باسم التطويل، كقول عدي بن زيد العبادي⁽²⁾:

وَقَدْ دَتَ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ

فإن الكذب والمين واحد.

أما الضرب المحمود فنحو قول كثير عزة⁽³⁾:

لَوْ أَنَّ الْبَاخِلِينَ - وَأَنْتَ مِنْهُمْ -

فَقُولِهِ (أَنْتَ مِنْهُمْ) حَشَوْهُ إِلَّا أَنَّهُ مَلِيحٌ وَيُسَمَّى أَهْلَ الصَّنْعَةِ هَذَا الْجِنْسَ اعْتَرَاضَ كَلَامٍ فِي كَلَامٍ.

أما ابن رشيق القيرواني فلم يفصل أنواع الحشو كما فعل أبو هلال العسكري، وإنما اكتفى بالتعليق على ما ساق من شواهد شعرية ذكراً لأنواع الحشو ضمناً، فيقول: "هذا حشو في ظاهر لفظه، وقد أفاد به ما ساق من شواهد شعرية ذكراً لأنواع الحشو ضمناً، فيقول: "هذا حشو في ظاهر لفظه، وقد أفاد به معنى زائداً"⁽⁴⁾. فكأنني ألمح أن الحشو عنده قسمان: "حشو لا فائدة فيه وحشو ملحق فيه زيادة فائدة".

في حين نجد أن ابن سنان الخفاجي تابع العسكري في تقسيم الحشو إلى ثلاثة أقسام يقول: "وهذا الباب يحتاج إلى شرح وبيان، وتفصيله أن كل كلمة وقعت هذا الموقع من التأليف فلا تخلو من قسمين إما أن تكون أثرت في الكلام تأثيراً لولاها لم يكن يؤثر، أو لم تؤثر بل دخولها فيه كخروجها منه، وإن كانت مؤثرة فهي على ضربين، أحدهما: أن تقيّد فائدة مختارة يزداد بها الكلام حسناً وطلاوة، والآخر أن تؤثر في الكلام نقصاً وفي المعنى فساداً، والقسمان مذمومان والآخر محمود"⁽⁵⁾. فهو يقسم الحشو إلى قسمين:

القسم الأول: غير مؤثر في الكلام دخوله كخروجه منه، ومنه قول أبي تمام⁽⁶⁾:

كالظبية الأدماء صافت فارتعت
زهَرَ العرار الغضُّ والجثجاثا

(¹) ابن رشيقي القيرواني، العمدة، 117/2.

(2) ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعبد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، 1965م، ص 183، ويروي (وقدّم الأديم).

(3) ديدان كثير عزد، جمعه: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1971م، ص 507.

(4) انظر: ابن رشيق القيرواني، العمدة، 114/2، 116، 117.

(5) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 139.

(6) شرح ديوان أبي تمام، ضبطه: شاهين عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 65.

(فالجثجات) حشو جاء به لأجل القافية لا غير. فليس (للطبية) فضيلة إذا رعت الجثجات، ولا له فيها ميزة على غيره من النبات، ومنه قوله أيضاً⁽¹⁾:

جذبت نداء غدوة السبب جذبة فخر صريعاً بين أيدي القصائد

قوله (غدوة السبب) حشو لا طائل له وراءه إلا إقامة وزن البيت الشعري، فما نكاد نجد فضلاً ليوم السبب على بقية أيام الأسبوع، فيقول ابن سنان: "حشو لا يحتاج إليه ولا تقع فائدة بذكره". وينص على أن هذا الحشو وأشباهه مما لا تعرض في ذكره فائدة إلا لإقامة الوزن "عيب فاحش في هذه الصناعة"⁽²⁾.

الثاني: مؤثر في الكلام، وهو على ضربين:

الأول: ما يزيد الكلام حسناً وجمالاً وطلاوة، وهو المحمود، وفيه يقول عبد القاهر الجرجاني: "وقد تراء مع إطلاق هذا الاسم عليه واقعاً من القبول احسن موقع، ومدركاً من الرضا أجزل حظ، وذلك لإفادته إياك على مجيئه ما لا يعول في الإفادة عليه، ولا طائل للسامع لديه، فيكون مثله مثل الحسنة تأتيك من حيث ترقبها، والنافعة أنتك ولم تحتسبها"⁽³⁾. ومنه قول أبي الطيب⁽⁴⁾:

وتحتقر الدنيا احتقار مجرب يرى كل ما فيها - وحاشاك - فانيا

(حاشاك) حشو، لو ألغيت من البيت لصح المعنى وكان الكلام صحيحاً مستقيماً، ولكنها أفادت مع كمال الوزن دعاءً حسناً للمدح في موضعه. فالشاعر يرى أن كل ما في الدنيا سيموت، لذا أدخل (حاشاك) كي يدعو للممدوح أن يبقى، فأدت عندها معنى الدعاء الحسن، إضافة إلى إفادتها كمال الوزن. ومنه قول عوف بن محلم⁽⁵⁾:

إن الثمانين - وبلغت - قد أوجت سمعي إلى ترجمان

(وبلغت) تجري مجرى (وحاشاك) في البيت السابق، لو ألغيت من البيت لصح المعنى دونها، ولا يخفى على المتأمل ما لهاتين اللفظتين من معنى، ومع أننا أطلقنا عليهما (حشواً) إلا أنهما وقعتا

(1) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام ن دار المعارف، القاهرة، ط 4، 5/2، وانظر شرح ديوان أبي تمام، ص 94.

(2) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 145.

(3) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص 23.

(4) ديوان المتنبي، مصطفى سبيتي، 205/2.

(5) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 139.

الكلمات التي يكثر بها الحشو

أحصى ابن رشيقي القيرواني⁽¹⁾ عدداً من الكلمات التي يكثر بها حشو الكلام ومنها: "أضحى، وبات، وظل، وغدا، وقد، ويوماً"، وكان أبو تمام كثيراً ما يأتي بها في شعره. ويكره أن يستعمل الشاعر بعض الكلمات في شعره ومنها: "ذا، وذى، والذي، وهو، وهذا، وهذي"⁽²⁾ وكان أبو الطيب مولعاً بها، مكثرأ منها في شعره. وقد حمله حبه فيها على استعمال الشاذ وركوب الضرورة في قوله⁽³⁾:

لو لم تكن من ذا الورى اللذ منك هو عَقِمْتُ بِمَوْلِدِ نَسْلِهَا حَوَاءُ

ويكره للشاعر أن يستعمل (حقاً) في شعره ولكن هناك شعراء يحسنون وضع الكلمة في موضعها الصحيح، ومنه قول الأخطل⁽⁴⁾:

فَأَقْسَمَ الْمَجْدُ حَقّاً لَا يُحَالِفُهُمْ حَتَّى يُخَالِفَ بَطْنَ الرَّاحَةِ الشُّغْرُ

فقد وضع الشاعر كلمة (حقاً) موضعها الصحيح فزاد المعنى بها حسناً وتوكيداً ظاهراً، ومنه قول عبيد الله بن طاهر في قوله لابن المعتز:

وَلَوْ قُبِلَتْ فِي حَادِثَةِ الدَّهْرِ فَذِيَّةٌ لَقُلْنَا عَلَى التَّحْقِيقِ نَحْنُ فِدَاؤُهُ

فقوله (على التحقيق) حشو مليح فيه زيادة فائدة.

ومن هذا الباب أمسى وأصبح وأخواتها فتستعمل في هذا الموضع من الحشو⁽⁵⁾ فيقول: "ويجب أن نعتبر ذلك بأن نتظر الفائدة فيه، فإن كان الأمر الذي ذكر أنه أصبح فيه لم يكن أمسى فيه، فالفائدة حاصلة... وإن كان الأمر بخلاف ذلك فهو حشو لا يحتاج إليه، فاعتبار الفائدة فيه هو الأصل الذي يرجع إليه ويعول على النظر من جهته"⁽⁶⁾ ف (أصبح) في قوله (أصبح العسل حلواً) حشو لأنه قد أمسى حلواً كذلك. ونقل قول الرمانى (ت 386هـ) من أن (أصبحوا) في قول الله تعالى: ﴿حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ﴾⁽⁷⁾ لم تدل على معنى الصباح.

وردت تحت باب الحشو مصطلحات رأى مطلقوها أنها تشبه الحشو، ومنها:

1 - التتميم: فعندما علّق ابن رشيقي القيرواني على (ظالمين) في بيت ابن المعتز قال: "إتيانه

(1) ابن رشيقي، العملة، 116/2.

(2) المرجع السابق، 116/2.

(3) المرجع السابق، 116/2.

(4) المرجع السابق، 116/2.

(5) ابن رشيقي، العملة، 116/2، وانظر: ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 145.

(6) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 145.

(7) سورة المائدة آية 53.

بهذه اللفظة التي هي حشو في ظاهر الأمر أفضل من تركها، وهذا شبيه بالتنميم⁽¹⁾. وأرى أن القول بالتنميم أولى من الحشو في بيت ابن المعتز.

2 - الالتفات والاحتراس:

وكذلك عندما علق على (إن بقيت) في قول الفرزدق⁽²⁾:

سَتَاتِيكَ مِنِّي - إن بقيت - قصائد يُقَصِّرُ عَنْ تَحْبِيرِهَا كُلُّ قَائِلٍ

قال: "فقوله (إن بقيت) حشو في ظاهر لفظه، وقد أفاد به معنى زائداً، وهو شبيه بالالتفات من جهة، وبالاحتراس من جهة أخرى"⁽³⁾.

3 - التطويل: "وهو ألا يتعين الزائد في الكلام"⁽⁴⁾، فالزيادة إذا لم تحقق فائدة في الكلام تسمى تطويلاً أو حشواً وذلك إذا كانت غير متعينة، كالمترادفين: الكذب والمين والنأي والبعد وأقوى وأفقر، ونوم ونعاس، وحظ ونصيب.

ومنه قول عنتره⁽⁵⁾:

حَيَّيْتُ مَنْ طَلَّ تَقَادِمَ عَهْدِهِ أَقْوَى وَأَقْفَرُ بَعْدَ أَمِّ الْهَيْثَمِ

فأقوى وأفقر بمعنى واحد، ولا يتغير المعنى بإسقاط أيهما، وأرى أنها جاءت لكمال الوزن وتأکید المعنى.

ومنه قول الحطيئة⁽⁶⁾:

قَالَتْ أَمَامَةٌ لَا تَجْزَعُ فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْعِزَّاءَ وَإِنَّ الصَّبْرَ قَدْ غَلَبَا

والصبر والعزاء بمعنى واحد أيضاً. فنرى القزويني (ت 739هـ) يفرق بينهما فتارة يوضح التطويل بقوله: "وهو ألا يتعين الزائد في الكلام، كقوله: وألفى قولها كذباً وميناً"، وتارة يوضح الحشو بقوله: والحشو ما يتعين أنه زائد، وهو ضربان: ما يفسد المعنى⁽⁷⁾، وما لا يفسد المعنى، وذكر بعض الشواهد التي ذكرت سابقاً.

(1) العمادة، ابن رشيقي القيرواني، 114/2.

(2) ديوان الفرزدق، ص 455.

(3) العمادة، ابن رشيقي القيرواني، 114/2، وبسبوي عبد الفتاح قيود، علم المعاني، مؤسسة المختار، القاهرة ودار المعالم الثقافية،

السعودية، ط 1، 1998م، 198/2.

(4) الإيضاح في علم البلاغة: القزويني، ص 174.

(5) ديوان عنتره، دار، بيروت، ط 1، 1996م، ص 174.

(6) ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: نعمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1987م، ص 10.

(7) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 174.

معنوية بالكلام الذي اعترضت بين جزأيه، وليست معمولة لشيء منه⁽¹⁾. فأمر الاعتراض جائز وقوعه بين المتلازمين كما بينه النحاة، وذكره ابن جني⁽²⁾، وابن فارس⁽³⁾. ولذلك يجوز الفصل بين العامل والمعمول مع إمكانية الاستغناء عن هذه الجملة المعترضة دون أن يلحق التركيب أي خلل يذكر "والجملة الاعتراضية في كل أحوالها أجنبية عن مجرى السياق النحوي فلا صلة لها بغيرها ولا محل لها من الإعراب"⁽⁴⁾. ويصح سقوطها دون أن يؤدي ذلك إلى اختلاف في المعنى والتركيب، ولكن أرى أن هناك قيداً وشرطاً لا بد من تحققه في الجملة الاعتراضية ذلكم هو الضابط المعنوي⁽⁵⁾ بمعنى أن يكون للجملة صلة معنوية من خلال النسق التركيبي الذي جاءت فيه.

فقد أشار الزمخشري (ت 538هـ) إلى أن الجملة الاعتراضية "لا بد لها من الاتصال بالكلام الذي وقعت معترضة فيه لأنها مسوقة لتوكيده وتقريره"⁽⁶⁾.

ويقصد الضابط المعنوي لا الإعرابي، فهي أجنبية من حيث موقعها الإعرابي غير معمولة لشيء من أجزاء الجملة التي قبلها متصلة بالكلام الذي وقعت فيه؛ لأن وجودها كان لتوكيده وتقريره. وفي ذلك يرى السيوطي (ت 911هـ): "أن تكون مناسبة للجملة المقصودة، بحيث تكون للتأكيد، أو التنبيه على حال من أحوالها، وألا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة"⁽⁷⁾. وهو بهذا يضع شروطاً للجملة المعترضة منها: 1 - أن تأتي في التركيب لدلالة: إما للتأكيد وإما للتنبيه على أمر يريده الكاتب.

2 - ألا يكون لها ارتباط نحوي بما قبلها. ومن هنا نجد أن الاعتراض هو خاطر طارئ يود المتكلم أن يعبر عنه سامع أو القارئ من دعاء أو قسم أو نفي أو وعد أو أمر أو نهي أو تنبيه إلى ما يريد أن يلفت إليه انتباه السامع. ويقع بين متلازمين يمكن الاستغناء عنه، كالاختراض بين المسند والمسند إليه أو الفعل والمفعول أو الصفة والموصوف..

يقسم الاعتراض إلى ثلاثة أقسام تناولها البلاغيون⁽⁸⁾ في كتبهم: وهي، الأول: مذموم، كقول الشاعر:

وما يشفي صداع الرأس
س مثل الصارم العضب

(1) ابن الحاجب، الكافية في النحو، 2/257، وانظر: السيوطي، مع الخوامع، 10/247.

(2) ابن جني، الخصائص، 1/335.

(3) ابن فارس، الصحاح، ص 190.

(4) تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص 183.

(5) تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص 183.

(6) محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، دار الفكر، مصر، ص 379.

(7) السيوطي، مع الخوامع، 1/247.

(8) فخر الدين الرازي (ت 606هـ)، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: بكرى شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت.

1985م، ص 287، القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 175. وانظر: حسن طيل، أسلوب الالتفات في البلاغة

القرآنية، دار الفكر العربي، القاهرة. ط 1: 1998م، ص 20.

وهذا الشاهد يتكرر في كتب البلاغة تحت عنوان (الحشو) و(الاعتراض) فلفظة (الرأس) فيه حشو؛ لأن الصداق لا يستعمل إلا في الرأس وهو مذموم⁽¹⁾.

الثاني: وسط، كقول امرئ القيس⁽²⁾:

ألا هل أتاهما - والحوادث جمّة

والثالث: لطيف، وهو الذي يكسو المعنى جمالاً كقوله تعالى: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾ وإنه لقسم لو تعلمون عظيم⁽³⁾ في هاتين الآيتين اعتراضان: أحدهما قوله تعالى: ﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾ لأنه اعتراض بين القسم الذي هو ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾ وبين جوابه الذي هو ﴿إنه لقرآن كريم﴾. وفي هذا الاعتراض اعتراض آخر بين الموصوف (قسم) وبين صفته (عظيم) وهو قوله (لو تعلمون) فذاك اعتراضان كما وضحنا، ونجد في هذا الاعتراض ارتباطاً معنوياً وثيقاً دون الارتباط النحوي إذ الأصل: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾ إنه لقرآن كريم فهو تعظيم المقسم به في نفس السامع. في حين ذكر بعض البلاغيين⁽⁴⁾ أن الاعتراض يقسم إلى قسمين: أحدهما لا يأتي في الكلام إلا لفائدة، وهو جار مجرى التأكيد في كلام العرب، كما ذكر ذلك ابن جني⁽⁵⁾ ووضحناه في الآيات السابقة، وذكر أن الاعتراض إذا كان ذا فائدة في الكلام "كسا الكلام لطفاً إن كان غزلاً، وكساه أبيهة وجلالاً إن كان مديحاً أو ما يجري مجراه من أساليب الكلام، وإن كان هجاء كساه تأكيداً وإثباتاً"⁽⁶⁾. والآخر يأتي في الكلام لغير فائدة. ويرى البلاغيون⁽⁷⁾ أن هذا القسم ضربان:

1 - أن يكون دخوله في التركيب كخروجه منه، بمعنى أنه لا يكسب الكلام حسناً ولا قبحاً. وهو ما ذكره الرازي (ت 606هـ) بأنه وسط بين المذموم واللطيف، ومنه قول النابغة⁽⁸⁾:

يقول رجال إجهلون خليقتي
لعل زياداً - لا أبالك - غافل

فَقُولْهُ (لَا أَبَالُكَ) اعْتَرَاضٌ لَا فَايْدَةَ فِيهِ، وَلَا يُؤْثِرُ فِي الْبَيْتِ حَسَنًا وَلَا قَبْحًا، وَمِنْهُ قَوْلُ زُهَيْرٍ ⁽⁹⁾:

سئمت تكاليف الحياة ومن يعيش ثمانين حولاً - لا أبالك - يسأم

(1) الخزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 175.

(2) شرح ديوان امرئ القيس، حسن السنادولي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ص 69.

(3) سورة الواقعة، آية 75، 76.

(4) انظر: ابن المعتز، البديع، ص 254، العملة، ابن رشيق القيرواني، 71/2، العسكري، الصناعتين، ص 394، القزويني، الإيضاح

في علوم البلاغة، ص 197، العلوي، الطراز، ص 286.

(5) ابن جنی، الخصائص، 335/1.

(6) انظر: عوض الجماوي، الجملة المعترضة: موصفاتهما ودلالاتها، ص 237.

(7) انظر: العسكري، الصناعيتين، ص 394، القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 197، العلوي، الطراز، ص 286.

(8) دیوان النابغة الذبیانی، ص 154.

(9) دیوان زہیر، دار صادر، بیروت، ص 86.

2 - هو الذي يؤثر في الكلام نقصاً، وفي المعنى فساداً، وهو ما ذكره الرازي بأنه مذموم،

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

بوشاك فراقهم صُرد يصيح

فقد والشك بيّن لي عناء

فإن هذا البيت رديء الاعتراض؛ لأنه فصل فيه بين متلازمين بينهما قوة اتصال، نحو: (قد) والفعل (بَيَّن) وبين الفعل وفاعله (صدر)، وفصل بين المبتدأ (الشك) والخبر (عناء)، ومثل هذا قبيح عند سيبويه وابن جني⁽¹⁾ لا يغتفر لخروجه عن قوانين العربية، وانحرافه عن أقيستها. ويرى ابن الأثير أن الشاعر هنا أتم التقسيم فيما أفاد وفيما لا يفيد، وهذا من رديء الاعتراض⁽²⁾. "وهو في النثر أقبح منه في النظم؛ لأن الناظم يضطره الوزن فيعذر فيه بعض معذرة، أما النثر فلا عذر له في مثل هذا، لأنه لا يراعي وزناً يلزمه استقامة. وكتاب الله والسنة النبوية وكلام أمير المؤمنين منزّه عن هذا الاعتراض؛ لأنه غير لائق بالكلمات البليغة⁽³⁾". وهذا ابن فارس يقيد الاعتراض بالفائدة ولا يتجاوز الاعتراض عنده هذا النوع، فيقول: "ومن سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه كلام، ولا يكون هذا المعترض إلا مفيداً⁽⁴⁾" فهو يبين أنه من أساليب العرب وتركيبيهم، ثم يلجأ إلى فائدته وأثره، لا يرى إلا الاعتراض المفيد، وهو بهذا يُخرج من تعريفه غير المفيد، ويمثل له بقول القائل: "اعمل — والله ناصري — ما شئت" إنما أراد: اعمل ما شئت. ومنه قول الشماخ⁽⁵⁾:

أوردت فجاً من اللُّغَباء جُلْمودي

لولا ابن عفان والسلطان مرتقب

قوله: "السلطان مرتقب" معترض بين قوله: "لولا ابن عفان"، وقوله: "أوردت"⁽⁶⁾. وأنا مع الاعتراض المفيد الذي يكون بمجيء المركب الاسمي أو الفعلية معترضاً بين متلازمين؛ لإفادة الكلام تقوية وتسدداً وتحسيناً، ويكون له علاقة معنوية بالكلام الذي توسط بين عنصريه وليس معمولاً لشيء منه، وهو من أساليب العرب اللغوية⁽⁷⁾.

نخلص ممّا سبق إلى أن الحشو هو زيادة غير معينة في التراكيب اللغوية وهو نوعان: أحدهما يفسد المعنى، وهو ما زيد في التركيب فأثر في الكلام نقصاً وفي المعنى فساداً كماوضحنا ذلك. وهذا النوع من الحشو حذفه من السياق التركيبي أولى من وجوده، ولكن الشاعر إذا عمد إلى حذفه اختل كمال الوزن.

(1) انظر: مسويه، الكتاب، 114/3، وابن جني، الاختصاص، 390/1 - 391.

(2) ضياء الدين ابن الأثير، *المنا السائر*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1939م، 190/2

(3) العلوي، الطراز، ص 286.

(4) ابن فارس، الصحاح، ص 190.

(5) ديه ان الشماخه بن: ضرار الديناني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ص 122.

(6) ابن فارس، الصحاح، ص 190.

(7) أبو السعود حسن بن الشاذلي، المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 1، 1990، ص 119.

والنوع الثاني من الحشو: لا يفسد المعنى بل يزيد الكلام حسناً وجمالاً إضافة إلى كمال الوزن، وهذا النوع من الحشو يشارك الاعتراض في دلالاته وفائدته. ويكون بوجود كلمة أو جملة في التركيب بين متلازمين يمكن الاستغناء عنهما، فلو أسقط من التركيب لبقى الكلام على حاله في الإفادة، ودخل التركيب لفائدة جارية مجرى التأكيد.

وعلى هذا فإن الاعتراض والزيادة والحشو الذي يشارك الاعتراض ودخل التركيب لفائدة جارية مجرى التأكيد بحيث لا يؤثر على معنى الجملة إذا حذف هو إقحام في التراكيب يمكن الاستغناء عنه نحوياً.

ثالثاً: الاعتراض وما يرد عليه:

الاعتراض مصطلح من المصطلحات التي اشتغل بها البلاغيون، وبينوا مواضعه ودلالاته إلا أن هذا المصطلح كان مضطرباً عندهم بعكس النحويين فقد كان عندهم مستقراً⁽¹⁾ فجدده يتكرر بتسميات مختلفة تارة الالتفات، وتارة أخرى الاستراك، وثالثاً التتميم، ورابعاً التمام، وخامساً التكميل، وسادساً الحشو، ومعظمها من اصطلاحات البيانيين فلهم اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين⁽²⁾.

أ) الالتفات والاعتراض

الالتفات هو التحول من معنى إلى آخر، أو عن ضمير إلى غيره، أو عن أسلوب إلى آخر، وأول من اصطلاح هذه التسمية الأصمعي (ت 211هـ)⁽³⁾، وهو عنده "انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار وعن الإخبار إلى المخاطبة وما يشبه ذلك، ومنه الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر"⁽⁴⁾ أما عند قدامة بن جعفر فهو: "أن يكون الشاعر آخذاً في معنى، فكأنه يعترضه إما شك فيه، أو ظن بأن راداً يرد عليه قوله، أو سائلاً يسأله عن سببه، فيعود راجعاً على ما قدمه، فإما أن يؤكد أو يذكر سببه، أو يحل الشك فيه..."⁽⁵⁾. في حين بين العسكري أن الالتفات ضربان:

الأول: "أن يفرغ المتكلم من المعنى، فإذا ظننت أنه يريد أن يجاوزه يلتفت إليه فيذكره بغير ما تقدم ذكره به"⁽⁶⁾.

(1) ابن المعتز، البديع، ص 154. وانظر: العسكري، كتاب الصناعتين، ص 392.

(2) ابن جني، الخصائص، 335/1، وانظر: فخر الدين الرازي، نهاية الإنجاز في دراية الإعجاز، ص 287، ابن هشام، معني اللبيب،

459/2، حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة العربية، ص 20.

(3) شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط 2، 1969م، ص 30، وانظر: فتح الله أحمد سليمان الأسلوبية، ص 185.

(4) ابن المعتز، البديع، ص 152.

(5) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص 146.

(6) العسكري، الصناعتين، ص 392.

وفي الضرب الثاني: يكرر ما جاء به قدامة⁽¹⁾. فالالتفات عند ابن المعتز وقدامة والعسكري ومن تبعهم⁽²⁾ غير ابن رشيق باب ثابت واضح الدلالة إلى جانب باب الاعتراض. في حين نجد ابن رشيق جعل الاعتراض وأمثله تحت باب الالتفات⁽³⁾ فهو يشرح كيفية حدوث الالتفات، ويكرر ما جاء به سابقوه ولكنه جعل إطلاق الكل على الجزء، فالاعتراض جزء — كما أرى من ضمن الالتفات في معناه الواسع. وهو التحول أو الانحراف عن المؤلف من القيم أو الأوضاع أو أنماط السلوك، فهو تحول أسلوبى أو انحراف — غير متوقع — على نمط من أنماط اللغة⁽⁴⁾. فكما أسلفنا أن الاعتراض خاطر طارئ عند المتكلم يمنع مجرى التركيب أن يسير وفق أنماط اللغة. فيأتي بكلمة أو جملة بين متلازمين وهو بهذا الشأن يشارك الالتفات مع اتساع دائرة الالتفات كما وضحنا، ولا غرو أن يحصل هذا الخلط لقوة التماثل والملاءمة في الدلالة لهذين المصطلحين؛ مع أن أبا القاسم السلجماسي⁽⁵⁾ انتقد هذا الخلط دلالة الاعتراض والالتفات، واعترض على من جعل مصطلح الالتفات مشتركاً مع الاعتراض، ويرى أنه غلط من عدّهما نوعاً واحداً غير متباين. وأورد ابن رشيق قول كثير عزة⁽⁶⁾:

لو ان الباخلين - وأنت منهم -
 رأوك تعلموا منك المطالا

على أنه التفات مع أنه اعتراض بين اسم (أَنْ وخبرها) وهو قوله (وأنت منهم) فهو اعتراض كلام في كلام. وبَيِّنَ أَنْ ابن المعتز ذكر ذلك وجعله باباً على حديثه بعد الالتفات وسائر الناس يجمع بينهما⁽⁷⁾ وذكر قول النابغة⁽⁸⁾:

أَلَا زَعَمْتُمْ بَنُو عَنَسٍ بِأَنِّي
 - أَلَا كَذَّبُوا - كَبِيرُ السَّنِّ فَنِي

ومنه قول عوف بن محلم⁽⁹⁾:

إن الثمانين - وبلغ - لها - قد أوجبت سمعي إلى ترجمان

”فقوله (وبلغتها) النقات، وقد عده جماع من الناس تنميماً، والاتفات أشكل وأولى بمعناه⁽¹⁾. مع

(1) المرجع السابق، ص ص 392 - 393.

(2) انظر: ابن المعتز، البديع، ص 152 - 154 قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص 146، العسكري، الصناعتين، ص 392. ضياء

الدين ابن الأثير، المثل السائر، 4/2.

(3) ابن رشيق، العمدة، 71/2.

(4) حسن طيبا، أسلوب الالتفات في البلاغة العربية، ص 11.

(5) أبو القاسم السلجماسي، المترجم البديع في تحسين أساليب البديع، تحقيق: علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، 1981م - ص

442، وانظر: حسن طيل، أسلوب الالتفات في البلاغة العربية، ص 22.

(6) دین از کثرت عذرة، ص 507، وید هذا البيت تحت باب الحشر المحمود عند العسكري، انظر: العسكري، الصناعین، ص 48.

(7) ابن رشتة. العمدة، 71/2، وانظر: ابن المعتز، البديع، ص 154.

(8) ديه ان النايغة الذيباني، ص 159.

(9) ابن اشته، العمدة، 72/2.

معها جودته شيئاً إلا أتى بها⁽¹⁾. وهو عند العسكري "أن توفي المعنى حظه من الجودة، وتعطيه نصيبه من الصحة، ثم لا تغادر معنى يكون فيه تمامه إلا تورده، أو لفظاً يكون فيه تأكيد إلى تذكره"⁽²⁾ ويبين ابن رشيق "أنه محاولة الشاعر معنى، فلا يدع شيئاً يتم به حسنه إلا أورده وأتى به"⁽³⁾ ويأتي التتميم لتقيد الكلام بفضلة لقصد المبالغة أو للصيانة عن احتمال الخطأ، أو لتقويم الوزن⁽⁴⁾. فالتتميم يأتي لمعان⁽⁵⁾.

المعنى الأول: المبالغة، ومنه قول زهير⁽⁶⁾:

مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا يَلْقَى السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالْهِنْدَى خُلُقًا

فقوله (على علاته) تتميم للمبالغة. فالكريم على علاته هَرَمٌ.

المعنى الثاني: الصيانة عن احتمال الخطأ (الاحتراس)، ومنه قول الشاعر⁽⁷⁾:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مَفْسُودِهَا صَوَّبُ الرِّبِيعَةِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

فقوله (غير مفسدها) فضلة واردة لرفع الإيهام الحاصل ممن يدعو على الديار بكثرة المطر ليكون مفسداً لها. فهي احتراز لصيانة معنى من الفساد.

والتتميم نوعان:

1 - تتميم لفظي: وهو الذي يؤتى به لإقامة الوزن، بحيث إنه لو طرحت الكلمة استقل معنى البيت دونها ولكن اختل توازنه ويفيد مع إقامة الوزن ضرباً من البديع⁽⁸⁾، نحو قول المتنبي⁽⁹⁾:

وَحُفُوقُ قَلْبٍ لَوْ رَأَيْتَ لَهَيْبِهِ يَا جَنَّتِي لِرَأَيْتَ فِيهِ جَهَنَّمًا

فقد جاء الشاعر باللفظتين (يا جنتي) لإقامة الوزن، وفي الوقت نفسه أفاد تتميم المطابقة بين (الجنة، وجهنم).

2 - تتميم معنوي: وهو الذي يؤتى به لإكمال المعنى، ويجيء للاحتراز والمبالغة والاحتياط⁽¹⁰⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مَسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾⁽¹⁾. فقوله (على

(1) قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص 137.

(2) العسكري، الصناعتين، ص 389.

(3) ابن رشيق القيرواني، العمدة، 81/2.

(4) انظر: ابن رشيق القيرواني، العمدة، 81/2، والعلوي، الطراز، ص 449 - 450.

(5) انظر: ابن رشيق القيرواني، 81/2، العلوي، الطراز، ص 450.

(6) ديوان زهير، ص 53.

(7) ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، 1916م، ص 88، ويروى (فستى بلادك) وانظر: العلوي، الطراز، ص 450.

(8) العلوي، الطراز، ص 450.

(9) ديوان المتنبي، 57/1.

(10) ابن رشيق القيرواني، العمدة، 81/2.

(على حبه) تتميم للمبالغة التي تعجز عنها قدرة المخلوقين⁽²⁾.

نخلص إلى أن هناك شواهد تدرج تحت باب التتميم في حين هي من الاعتراض، فكل شاهد وقع فيه الاعتراض، أو ما يسمى بالتتميم بين متلازمين، يطلب كل منهما الآخر، ويمكن أن يستغني عنه فهو اعتراض. فلا يمكن أن نقول إن (على حبه) اعتراض؛ لأنه وقع بين فعل الشرط وجوابه، ويمكن أن يستغني التركيب عنه. ولكن له دلالة ومعنى كما أسلفنا.

ج) الاعتراض الاحتراس

الاحتراس لغة: هو التحفظ في انتباه وتيقظ⁽³⁾، وهو "ذكر معنى فيه غموض ثم الإتيان بما يزيل هذا الغموض"⁽⁴⁾. ولم يرد (الاحتراس) على أنه باب مستقل عند المتقدمين من البلاغيين⁽⁵⁾، بل كانوا يعدونه معنى من معاني التتميم، في حين ورد على أنه باب مستقل عند القرويني⁽⁶⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سَوَاءٍ﴾⁽⁷⁾. فقوله (من غير سوء) احتراس من توهم البصر مثلاً، ونجد أن الاحتراس قد لا يقع بين متلازمين، ويكون في فضلة لها ارتباط إعرابي بما قبلها وإن كان في معناه يشارك الاعتراض فإنه يختلف عنه؛ لأن الجملة المعترضة لا محل لها من الإعراب. ومن أمثلة وقوع الاحتراس بين متلازمين ويشارك حينها الاعتراض قول طرفة بن العبد⁽⁸⁾:

فسقى ديارك - غير مفسدها - صوب الربيع وديمه تهمني

فقوله (غير مفسدها) احتراز عن المطر المسترسل الذي يسبب الخراب والدمار، وقع بين متلازمين. ويسمى التكميل بالاحتراز عند القزويني⁽⁹⁾، وهو اعتراض توسط بين متلازمين. ومنه قول عبد الله بن المعتز في وصف الخيل⁽¹⁰⁾:

صَبَبْنَا عَلَيْهَا - ظَالِمِينَ - سَيَاطِنَا

فقوله (ظالمين) احتراز بين الفاعل ومفعوله، دفع له ما قد يتوهم من أنها بطيئة في المشي،

(1) سورة الإنسان، آية 8.

(2) ابن رشيق القيرواني، العمدة، 82/2، وانظر: العلوي، الطراز، ص 450.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة حرس. 48/6.

(⁴) انظر: التزوييني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 195.

(5) انظر: العسكري، الصناعتين، ص 389، ابن رشيق، العمدة، 81/2، 113، 116.

(6) التزويبي، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 195.

(7) سورة النمل، آية 12.

(8) ديوان طرفة بن العبد، ص 88، انظر: العسكري، الصناعتين، ص 390، وابن رشيق، العمدة، 81/2، والغزويني، الإيضاح في

علوم البلاغة، ص 195، وبسيوني عبد الفتاح، علم المعاني، 210/2.

(9) الغزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 195.

(10) دیوان ابن المعتز، ص 364.

ثَقِيلَةٌ فِي السَّيْرِ. وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ الْحَشْوِ⁽¹⁾، وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ رَشِيقٍ إِنَّهُ يَشْبَهُ التَّنْمِيمَ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْإِحْتِرَاسُ بِشَطْرٍ كَامِلٍ، نَحْوُ قَوْلِ كَعْبِ بْنِ سَعْدِ الْغَنَوِيِّ⁽²⁾:

حَلِيمٌ إِذَا مَا الْحَلَمُ زَيْنَ أَهْلِهِ مَعَ الْحَلَمِ فِي عَيْنِ الْعَدُوِّ مُهَيِّبٌ

لَوْ اكْتَفَى بِالشَّطْرِ الْأَوَّلِ لِأَوْهَمَ أَنْ حَلَمَهُ عَنْ عَجْزٍ. فَأَكَّدَ الْإِحْتِرَاسُ بِالتَّذْيِيلِ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي. نَخْلَصُ إِلَى أَنَّنَا لَا نَعُدُّ الْإِحْتِرَاسَ اعْتِرَاضاً إِلَّا إِذَا وَقَعَ بَيْنَ مُتَلَازِمَيْنِ، يُمْكِنُ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْهُ دُونَ أَنْ يَحْدُثَ خِلَافٌ فِي التَّرْكِيبِ، وَلَهُ دَلَالَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ.

(د) الاعتراض والتكميل:

التَّكْمِيلُ (الإكمال) هُوَ التَّنْمِيمُ عِنْدَ الْعَسْكَرِيِّ⁽³⁾، فِي حِينٍ لَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ رَشِيقٍ. وَهُوَ عِنْدَ الْعُلُوِيِّ "أَنْ تَذْكُرَ مِنْ أَفَانِينَ الْكَلَامِ، فَتَرَى فِي إِفَادَتِهِ الْمَدْحَ كَأَنَّهُ نَاقِصٌ لِكَوْنِهِ مُوَهِّماً بِعَيْبٍ مِنْ جِهَةِ دَلَالَةِ مَفْهُومِهِ، فَتَأْتِي بِجُمْلَةٍ، فَتَكْمَلُهُ بِهَا تَكُونُ رَافِعَةً لِذَلِكَ الْعَيْبِ الْمَتَّوْهِمِ"⁽⁴⁾، نَحْوُ قَوْلِ كَعْبِ بْنِ سَعْدِ الْغَنَوِيِّ⁽⁵⁾:

حَلِيمٌ إِذَا مَا الْحَلَمُ زَيْنَ أَهْلِهِ مَعَ الْحَلَمِ فِي عَيْنِ الْعَدُوِّ مُهَيِّبٌ

فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الشَّطْرِ الْأَوَّلِ لِأَوْهَمَ السَّامِعُ أَنَّهُ غَيْرُ وَافٍ بِالْمَدْحِ، فَكُلٌّ مِنْ كَانَ حَلِيمًا طَمَعَ فِيهِ عَدُوُّهُ فَتَالَهُ مِنْهُ مَا يُذَمُّ بِهِ، فَأَكْمَلَ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي بِوَصْفِ الْحَلَمِ، وَمِنْهُ قَوْلُ كَثِيرٍ عِزَّةً⁽⁶⁾:

لَوْ أَنَّ عِزَّةً خَاصَمَتْ شَمْسَ الضُّحَى فِي الْحَسَنِ عِنْدَ مُوَفِّقٍ لِقَضَى لَهَا

فَشَبَّهَ الْجُمْلَةَ (عِنْدَ مُوَفِّقٍ) حَسَّنَتِ الْمَعْنَى. وَمَا قُلْنَا فِي التَّنْمِيمِ وَالْإِحْتِرَاسِ نَقُولُهُ فِي التَّكْمِيلِ⁽⁷⁾.

(هـ) الاعتراض والتذييل:

لِلتَّذْيِيلِ فِي الْكَلَامِ مَوْقِعٌ جَلِيلٌ، وَمَكَانٌ شَرِيفٌ خَطِيرٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَزْدَادُ بِهِ انْتِشَاحاً وَالْمَقْصَدُ اتِّضَاحاً، وَهُوَ عِنْدَ الْعَسْكَرِيِّ (ت 395 هـ) "إِعَادَةُ الْأَلْفَاظِ الْمُرَادِفَةِ عَلَى الْمَعْنَى بَعِينَةٍ، حَتَّى يَظْهَرَ لِمَنْ لَمْ يَفْهَمْهُ، وَيَتَوَكَّدَ عِنْدَ مَنْ فَهَمَهُ"⁽⁸⁾. فَهُوَ يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ بِكَلَامٍ مُسْتَقِلٍّ فِي مَعْنَى الْأَوَّلِ تَحْقِيقاً لِدَلَالَةِ مَنْطُوقِ الْأَوَّلِ أَوْ مَفْهُومِهِ، فَيَكُونُ مَعَهُ كَالدَّلِيلِ، لِيُظْهِرَ الْمَعْنَى عَنْ مَنْ لَا يَفْهَمُ، وَيَكْمَلُ

(1) ابن رشيقي التترواني، العمد، 113/2، 114.

(2) أبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب، دار المسيرة، بيروت، ط 1983، ص 134.

(3) العسكري، الصناعتين، ص 389.

(4) العلوي، الطراز، ص 452.

(5) أبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب، ص 134.

(6) يروى هذا البيت لكثير عزة وليس في ديوانه، انظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 195.

(7) التكميل عند القزويني يسمى (الإحتراس) انظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 194.

(8) العسكري، الصناعتين، ص 373.

اعتراضاً؛ "لأن الفضلة لابد لها من إعراب"

ويشترك كل من التتميم والاحتراس والتكميل مع الاعتراض في المعاني والنكت البلاغية التي يأتي من أجلها، على مذهب من رأى أن الاعتراض هو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما، وبعضهم قال: لنكتة سواء كانت دفع التوهم أو غيره. ويرى العلوي⁽¹⁾ أن التتميم والتكميل (الإكمال) مشتركان في أنهما إنما زيدا من أجل دفع الوهم، فمن جهة اللفظ: فإن التتميم إنما يقال في شيء نقص ثم تَمَّ بغيره، أما التكميل فإنه تام لم ينقص منه شيء إلا أنه أكمل.

ومن جهة المعنى: فالتتميم يرفع الخطأ مما ليس ذمّاً، في حين التكميل: يرفع الذم المتوهم إذا لم يذكر مع أن هناك تداخلاً كبيراً جداً بين أمثلتهما، فنجد أن الشاهد يرد في الاعتراض والاحتراس والتتميم والتكميل؛ لأن جانب التقريب هنا المعنى، فكل كاتب يضعها من منظور تفسيره هو.

وكما بينا فيما سبق أن الاعتراض هو أن يأتي في مجرى الكلام كلمة أو جملة أو أكثر لا محمل لها من الإعراب لنكتة بلاغية، وأقصد الاعتراض المفيد. ويلاحظ أن مفهوم الاعتراض عند البلاغيين أعم من مفهومه عند النحاة، وذلك لأن البلاغيين يعدون الواقع بين الكلامين المتصلين معنى لا لفظاً جملة اعتراضية، أما النحاة فلا يسمونها اعتراضية، حتى يكون ما قبلها وما بعدها بينهما اتصال لفظي، ومن هنا كان اهتمام النحاة بمواضع الجملة الاعتراضية، واهتمام البلاغيين بدلالاتها وأغراضها. ومما سبق نتبين أن الاعتراض في العربية له قيمة تعبيرية كبرى، وأثر لغوي عظيم، وبدا ذلك من خلال ما قدمنا من شواهد قرآنية وشعرية حقيقة جليلة لا تخفى على دارس، ولا تغيب عن باحث، وتلك الحقيقة تكمن في الدلالة المعنوية التي يضيفها الاعتراض، "وذلك لأن الاعتراض يُضفي على الأسلوب تقوية وتوضيحاً وتحسيناً وتسديداً. وهو دليل صادق على رحابة التعبير في اللغة العربية، وإحكام تراكيبها، ودقة بنائها الأسلوبية"⁽²⁾. وبين العلوي⁽³⁾ أن الاعتراض يدخل لفائدة جارية مجرى التأكيد وهو باب من أبواب البلاغة والفصاحة.

وعليه فإن هناك اتصالاً وثيقاً بين الاعتراض والحشو. فكل ما دخل التركيب بين متلازمين مع إمكانية الاستغناء عنه، دون أن يحدث خللاً في التركيب يعد اعتراضاً (حشواً)، من غير أن نغفل الجانب المعنوي له كما بينا ذلك في دلالات الاعتراض.

خلاصة

الحشو والزيادة واللغو والاعتراض والاتفات مصطلحات تناولها علماء العربية في كتبهم — فالحشو أشيع تلك المصطلحات في التراث البلاغي لا يراد منه ظاهر لفظه، وهو مرادف للاعتراض

(1) العلوي، الطراز، ص ص 452 — 453.

(2) عبد المنعم عبد الله، الاعتراض في اللغة العربية، ص 39.

(3) العلوي، الطراز، ص 283.

المصادر والمراجع

- * أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد الاسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1996م.
- * أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 1998م.
- * الأسلوبية، فتح الله أحمد سليمان، الدار الفنية للنشر، مصر، 1990م.
- * الاعتراض في اللغة العربية، عبد المنعم عبد الله، مجلة الفيصل، العدد الرابع والثمانون بعد المئة، لسنة 1992م.
- * الانزياح في منظور الدراسات الأسلوبية، أحمد محمد ويس، كتاب الرياض، مؤسسة اليمامة، الرياض، ط 1، 2003م.
- * الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، تحقيق عبد الحميد هندراوي، مؤسسة المختار، القاهرة، ط 1999، 1م، ص 174.
- * البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل، عيسى البابي الحلبي، ط 2.
- * البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، محمد أبو موسى، دار الفكر، مصر.
- * البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط 2، 1969م.
- * البيان في روائع القرآن، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1993م.
- * جماليات اللغة من كتابة (قراءة جديدة لتراثنا النقدي)، عز الدين إسماعيل، النادي الأدبي الثقافي، جدة، أبولو للنشر، القاهرة.
- * الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1985م.
- * جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي، دار المسيرة، بيروت، ط 1983، ص 134.
- * جوهر الكنز، نجم الدين بن الأثير الحلبي، تحقيق: محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- * حروف المعاني وزياتها في التركيب، علي النوري، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، طرابلس، العدد الثاني عشر لسنة 1995م.
- * الحشو، علي الجندي، مجلة الأزهر من ص 850 - ص 853 القاهرة، الجزء السابع، السنة الرابعة والثلاثون، يونيه، 1962.
- * حلية المحاضرة في صناعة الشعر، الحاتمي، تحقيق: جعفر الكتاني، دار الرشد، العراق، 1979م.
- * الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990م.
- * ديوان ابن المعتز، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت.
- * ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام دار المعارف، القاهرة، ط 4.
- * ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: نعمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1987م.
- * ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.
- * ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1987.
- * ديوان المتنبي، مصطفى سبيتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1986م.
- * ديوان زهير، دار صادر، بيروت، ص 86.
- * ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، 1961م.
- * ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعبيد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، 1965م.
- * ديوان عنترة، دار صادر، بيروت، ط 1، 1992م.
- * ديوان كثير عزة، جمعة: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1971م.
- * سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، تحقيق على فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1994.

- * شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- * شرح ديوان أبي تمام، ضبطه: شاهين عطية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- * شرح ديوان امرئ القيس، حسن السندوبي، مطبعة الاستقامة، القاهرة.
- * شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعه الإمام أبي العباس احمد بن يحيى الشيباني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.
- * لصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، تعليق: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.
- * ظاهرة الاستغناء في النحو العربي، عبد الله بابعير، رسالة ماجستير مخطوطة بإشراف الأستاذ الدكتور علي الحمد، قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك، الأردن، 1993م.
- * علم المعاني، بسيوني عبد الفتاح فيود، مؤسسة المختار، القاهرة ودار المعالم الثقافية، السعودية، ط1، 1998م.
- * العمدة في محاسن الشعر، ابن رشيق القيرواني، قدم له وشرحه: صلاح الدين الهوارى وهدى عودة، دار الهلال، بيروت، ط1، 1996م.
- * فن البلاغة، عبد القادر حسين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1977م، 2.
- * في المصطلح العربي، علي توفيق الحمد، free web sit hostin fresservers com الصفحة الخامسة.
- * الكافية في النحو، ابن الحاجب، شرحه الاسترأبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م.
- * كتاب التعريفات، الشريف علي الجرجاني، دار